العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان (1383_1402هـ/1964_ 1982م)

أ. وضحى عواض حبيب

محاضرة متعاونة جامعة بيشة
المملكة العربية السعودية
مارس 2020م

مستخلص:

تهدف الدراسة لتناول موقع البحر الأحمر وأهميته الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للدول المطلة عليه ، كما تعمل على شرح تأثير تلك العوامل على الدول دول حوض البحر الأحمر وتحديداً المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان ، وذلك بحكم التقارب الجغرافي والتواصل المستمر منذ قديم الزمان ، وقد تطورت هذه العلاقة لتشمل التبادل التجاري والعلمي والمساعدات المالية والاستثمارات المشتركة . تنبع أهمية الدراسة من كونها تعمل على التعريف بالعلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان وإمكانية تطوير هذه العلاقات في المستقبل القريب والبعيد وفق المتاح من فرص وإمكانات تتمثل في إمكانات المملكة المالية وقدرتها على فتح اسواق جديدة داخلياً وخارجياً ، والخبرات التراكمية للمملكة في العديد من الصناعات المحلية ، كما أن السودان يمتاز بالأراضي الزراعية الشاسعة والإمكانات المائية والطاقات البشرية بالإضافة لكل ذلك يمتلك للسودان ثروة حيوانية تعد لأكبر في إفريقيا وثروات أخرى معدنية ونفطية ، لكل ماسبق من مقومات تمتلكها كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان يمكنهما معاً إذا تضافرت الجهود خلق حاضر ومستقبل مشرق لشعبي البلدين.المنهج الذي اتبعته الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي بغية الوصول إلى نتائج والتي منها الإمكانات الكبيرة التي تتوافر لدى كل من المملكة العربية السعودية والسودان، إمكانات الاستفادة من هذه الإمكانات عبر تكامل مدروس في العديد من المجالات يعمل على رفاهية وتطور شعبي البلدين ، كما يمكن أن يطور هذا لتكامل لتكامل إقليمي مستقبلي يضم دول حوض البحر الأحمر الذي يشكل العمق الاستراتيجي لكل منهما. ونظراً لكونه رابطاً مائياً أساسياً بين المحيطين الأطلسي والهندي, كما تقع ثروات قاع البحر في نطاق المنطقة الاقتصادية للدول المطلة عليه, حيث تحتوي على معادن كثيرة, إضافة إلى وجود النفط في قاع البحر الأحمر.

Abstract

The study aims to address the location of the Red Sea and its security, strategic, economic and social importance for the countries overlooking it, as it works to explain the impact of these factors on the countries of the Red Sea basin countries, specifically the Kingdom of Saudi Arabia and the Republic of Sudan, by virtue of geographical proximity and continuous communication since ancient times, and this relationship has evolved to include commercial and scientific exchanges, financial aid and joint investments. The importance of the study stems from the fact that it works to introduce relations between the Kingdom of Saudi Arabia and the Republic of Sudan and the possibility of developing these relations in the near and far future according to the available opportunities and capabilities represented in the financial capabilities of the Kingdom and its ability to open new markets internally and externally, and the cumulative experiences of the Kingdom in many local industries, Also, Sudan is characterized by vast agricultural lands, water potentials and human energies. In addition to all of this, Sudan has animal wealth that is considered to be the largest in Africa and other mineral and oil resources. All of the above are components of the Kingdom. For Saudi Arabia and the Republic of Sudan, they can work together if efforts create a present and a bright future for the peoples of the two countries. The method followed by the study is the descriptive analytical historical approach in order to reach results, which include the great potentials that are available in both the Kingdom of Saudi Arabia and Sudan, the possibilities of benefiting from these capabilities through a thoughtful integration In many fields, it works on the welfare and development of the peoples of the two countries. This could also be developed to integrate future regional integration that includes the countries of the Red Sea Basin, which constitutes the strategic depth for each of them. And because it is an essential water link between the Atlantic and Indian Oceans, and the seabed fortunes fall within the economic zone of the countries overlooking it, as it contains many minerals, in addition to the presence of oil on the Red Sea floor.

مقدمة:

يشكل الاقتصاد مدخلاً مهماً للعلاقات بين الدول، ويعمل في كثير من الاحيان كمحدد لها؛ حيث تشكل العلاقات الاقتصادية مؤشراً مهماً لمدى متانة العلاقات بين الدول.

والعلاقات السعودية السودانية علاقات قديمة حددتها عدة عوامل لعل أهمها وحدة الدين والتاريخ واللغة، ووقوع الدولتين على أحد أهم الممرات المائية في العالم، وهو البحر الأحمر، لذلك هنالك العديد من المصالح المشتركة في مختلف المجالات، وهي من الأهمية بحيث إنها تعمل على تعزيز علاقات التكامل بين البلدين.

وتناقش الورقة أهمية التعاون الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والسودان. ومن ثم مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين وكيفية تطويرها لتتحول إلى تكامل اقتصادي يعمل على تقوية التعاون في مختلف المجالات الاستراتيجية الأخرى بين مصر والسودان .

وتتناول الورقة المحاور الآتية:

أهمية البحر الأحمر بالنسبة للمملكة العربية السعودية والسودان.

الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر.

العلاقات التجارية والاقتصادية بين السعودية والسودان.

الاتفاقية السعودية – السودانية في شأن استغلال ثروات البحر الأحمر.

أهمية الورقة:

تتمثل أهمية الورقة في الكشف عن أهمية البحر الأحمر بالنسبة للمملكة العربية السعودية والسودان، وفهم العلاقة الاقتصادية بين المملكة والسودان التي تتميز بقدمها، علاوة على أنها تقوم بين دولتين تمتلكان السواحل الأطول على البحر الأحمر، كما تشتركان في وضع سيادتهما على المنطقة الأهم التي تحوي ثروات هذا البحر.كما تبرز الدراسة الدور التي تقوم به المملكة في تقديم يد العون إلى الدول العربية وذلك انطلاقاً من إيمانها بضرورة التضامن بين الدول العربية، وإيمانها بكل ما جاء بميثاق جامعة الدول العربية، ونظراً للملاحظة لقلة الدراسات العربية في العلاقات الاقتصادية السعودية – السودانية، ولأهمية الخصوصية في هذه العلاقات، تأتي هذه الدراسة كمحاولة لملء بعض الثغرات التي توجد في الدراسات العربية وعدم اهتمامها بموضوع مهم يمثل بعداً خاصاً في العلاقات بين البلدين.

أهداف الورقة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان من خلال الآتي:

١. استكشاف أهمية البحر الأحمر بالنسبة للمملكة العربية السعودية والسودان.
٢. إلقاء الضوء على العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والسودان.
٣. تبيان تعاون البلدين للاستفادة الاقتصادية من المنطقة المشتركة بينهما في البحر الأحمر.

تساؤلات الورقة:

ومن خلال ما تقدم سوف تجيب هذه الدراسة عن الأسئلة التالية:

١. ما أهمية البحر الأحمر بالنسبة للمملكة العربية السعودية والسودان؟
٢. ما مدى أهمية العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والسودان بالنسبة للبلدين؟
٣. ما السياسة التي اتبعها البلدان للاستفادة الاقتصادية من المنطقة المشتركة بينهما في البحر الأحمر؟

تقوم سياسة المملكة العربية السعودية، فيما يخص المحيط العربي، على العمل العربي المشترك، ووحدة الصف العربي، والعمل على حل خلافاته سواء كان الطرف الآخر من الخلاف عربياً أو غير عربي.

وتُعدُ المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية السبع إلى جانب (مصر، وسوريا ولبنان والأردن والعراق واليمن) التي بادرت بتأسيس جامعة الدول العربية ككيان يضم الدول العربية ويوحد كلمتها. ويأتي دور المملكة التاريخي الذي مهدً لظهور جامعة الدول العربية انطلاقاً من إيمان الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود- رحمه الله- بأهمية دعم وحدة الصف العربي في مواجهة التحديات والمتغيرات التي مرت بها المنطقة العربية آنذاك، وما شهدته من منعطفات سياسية كبيرة أثرت على معظم الدول العربية، حيث عمل على توحيد كلمة العرب على مبادئ وأسس قوية تحقيقاً للوحدة التي تصبو إليها الأمة العربية[١].

وقد احتلت المملكة العربية السعودية مكاناً بارزاً في العالم العربي، وذلك بفضل تمسكها بثوابت السياسة السعودية من الدعوة للوحدة والتضامن ومناصرة القضايا العربية بالإسهام الكبير في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية ودعم الصف العربي ونبذ الانقسام لتحقيق الأهداف المصيرية المشتركة في عالم تنازعه الأحلاف والتكتلات، لذا كان احترام المملكة لدور جامعة الدول العربية وميثاقها والتزامها بمقرراتها باعتبار الجامعة مؤسسة تؤدي دوراً مهماً في جمع الشمل ورأب الصدع ودعم مسيرة العمل العربي المشترك[٢]. مما كان له أكبر الأثر في تشكيل الثوابت التي سارت عليها المملكة في علاقاتها مع الدول، ولاسيما العلاقات الاقتصادية، التي كانت من

أهـم وسـائل المملكـة في مسـاعدة دول الجـوار العربـي.

المبحث الأول:

أهمية البحر الأحمر بالنسبة للمملكة العربية السعودية والسودان

أولاً - لمحات جغرافية:

١ - البحر الأحمر:

البحـر الأحمـر حـوض شريطـي الشـكل يفصـل بـين كتلتـين مـن القـشرة الأرضيـة، همـا شـبه الجزيـرة العربيـة وكتلـة شـمال شرق إفريقيـا، ويتصـل شـمالاً بالبحـر المتوسـط وجنوبـاً بالمحيـط الهنـدي عـبر مضيـق بـاب المنـدب، ويمتـد مـن الشـمال الغربـي إلى الجنـوب الغربـي ويمتـد مـن الجنـوب الغربـي إلى الجنـوب الشرقـي بـين خطـي عـرض ٣٢ درجـة و ١٢,٣٠ شـمالاً لمسـافة ٢١٠٠ كيلومـتر، وتبلـغ مسـاحته نحـو ٤٣٧,٩٦٩ كيلومـتراً مربعـاً ، وطولـه مـن السـويس إلى بـاب المنـدب نحـو ١٩٠٠ كيلومـتر، ويـتراوح بـين ٤٠٢ كيلومـتر مـن النصـف الجنوبـي وبـين ٢٠٩ كيلومـترات عنـد خـط ٢٧,٤٥ شـمالاً حيـث يتفـرع إلى ذراعـين، همـا: خليـج السـويس وخليـج العقبـة اللـذان تقـع بينهمـا شـبه جزيـرة سـيناء[٣].

وتطـل عـلى البحـر الأحمـر وخليجـي العقبـة والسـويس ثمـان دول: إذ تطـل المملكـة العربيـة السـعودية عـلى معظـم السـاحل الشرقـي لخليـج العقبـة والبحـر الأحمـر، كمـا تطـل الجمهوريـة اليمنيـة عـلى جـزء مـن جنـوب السـاحل الشرقـي، وتطـل المملكـة الأردنيـة الهاشـمية عـلى الجـزء الشـمالي الشرقـي مـن خليـج العقبـة، وتطـل فلسـطين المحتلـة (إسرائيـل) عـلى جـزء مـن الطـرف الشـمالي لخليـج العقبـة، كمـا تطـل جمهوريـة مـصر العربيـة عـلى السـاحل الغربـي لخليـج العقبـة وعـلى سـاحلي خليـج السـويس والجـزء الشـمالي مـن السـاحل الغربـي للبحـر الأحمـر، وتطـل كل مـن جمهوريـة السـودان، ودولـة إريتريـا، وجمهوريـة جيبوتـي عـلى بقيـة السـاحل الغربـي للبحـر الأحمـر حتـى نهايتـه الجنوبيـة عـلى التـوالي[٤].

٢ - المملكة العربية السعودية:

تقـع المملكـة العربيـة السـعودية في الجنـوب الغربـي مـن قـارة آسـيا في موقـع متوسـط بـين قـارات العالـم القديـم (آسـيا ، إفريقيـا ، وأوروبـا)، ويحدهـا مـن الشـمال الأردن والعـراق والكويـت، ومـن الجنـوب سـلطنة عمـان واليمـن، ومـن الـشرق الخليـج العربـي والبحريـن وقطـر والإمـارات العربيـة المتحـدة، ومـن الغـرب البحـر الأحمـر. وتشـمل المملكـة أربعـة أخمـاس شـبه الجزيـرة العربيـة بمسـاحة تقـدر بأكثـر مـن ٢,٢٥٠,٠٠٠ كيلومـتر مربـع(٥).

ويمثـل البحـر الأحمـر أهميـة كبـيرة بالنسـبة للمملكـة العربيـة السـعودية، لكـون المملكـة أكـبر دولـة تطـل بسـواحلها عليـه بطـول ١٨٠٠ كيلومـتر، وعليـه عدة موانـئ أهمهـا: مينـاء جـدة ومينـاء الملـك فهـد الصناعـي في ينبع ومينـاء جـازان(٦).

٣ - السودان:

عُـرف السـودان قديمـاً بعـدد مـن الأسـماء منها السـودان وتاسـتي وتانحسـو وإثيوبيـا وكـوش وبـلاد النوبـة ورمـاة الحـدق واشـتهرت أرضـه عـلى مـر العصـور بـأرض الذهـب ، كمـا قامـت بـه أعظـم الحضـارات في وادي النيـل مثـل الحضـارة المرويـة نسـبة لمـروي ثـم توالـت الحضـارات السـودانية بـين ممالـك مسـيحية واسـلامية والتـي مـن أشـهرها ممالـك سـنار والفـور وتقـلي والمسـبعات ، بعـد ذلـك سـيطر عليـه الأتـراك تحـت إدارة محمـد عـلي باشـا ثـم الحكـم الانجليـزي المـصري الـذي حكـم البـلاد في الفـترة مـن ١٨٩٩- ١٩٥٦م .وبالنسـبة لحـدوده نجـد بـأن السـودان تحيـط بـه مـن ناحيـة الشـمال كل مـن مـصر وليبيـا مـن الشـمال الغربـي ، وتشـاد مـن الغـرب ثـم إفريقيـا الوسـطى ، ودولـة جنـوب السـودان التـي انفصلـت عـن الدولـة الأم في العـام ٢٠١١م ، ومـن ناحيـة الـشرق كل مـن إثيوبيـا وإرتريـا .ويبلـغ طـول شـاطئه عـلى البحـر الأحمـر ٨٧٠ كيلومـتراً. وتبلـغ مسـاحة السـودان ٢٥٠٥٨١٠ كلـم٢، وهـو يعتـبر مـن أكـبر الأقطـار الإفريقيـة مسـاحة؛ حيـث يشـكل ٨,٣٪ مـن مجمـوع مسـاحة القـارة الإفريقيـة، و١,٧٪ مـن مسـاحة الكـرة الأرضيـة[٧].

وللسـودان سـاحل عـلى البحـر الأحمـر يبلـغ طولـه ٧٢٠ كيلومـتراً مقابـل السـاحل السـعودي، ويعـد السـودان مـن الـدول المؤثـرة في مسـألة أمـن البحـر الأحمـر نظـراً لضخامـة مسـاحته ولمجاورتـه تسـع دول عربيـة وإفريقيـة[٨].

وتعتـبر سـواحل السـودان عـلى البحـر الأحمـر امتـداداً لسـواحل مـصر عـلى البحـر الأحمـر، وعمقـاً اسـتراتيجياً لمـصر عـلى هـذا الشريـان الملاحـي العالمـي، ويطـل السـودان عـلى البحـر الأحمـر بميناءيـن همـا: بورتسـودان وسـواكن[٩].

ويمتـاز السـاحل السـوداني بالنمـو المرجانـي ممـا أكسـبه ميـزة تتعلـق بالملاحـة مـن جانـب، وقيـام الموانـئ مـن جانـب آخـر، حيـث ينتـشر عـدد كبـير مـن الموانـئ الطبيعيـة التـي تحميهـا الحواجـز المرجانيـة مـن خطـر الأمـواج[١٠].

ثانياً - الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر:

تتضـح الأهميـة الاسـتراتيجية للبحـر الأحمـر مـن خـلال الأهميـة الاقتصاديـة والتجاريـة لهـذا البحـر، وأهميتـه مـن الناحيـة العسـكرية، وأخـيراً أهميتـه مـن الناحيـة الأمنيـة.

١ - الأهمية الاقتصادية والتجارية:

يزخـر البحـر الأحمـر بالعديـد مـن الثـروات، نظـراً لمـا يحـوي في باطنـه مـن معـادن مثـل الحديـد، والماغنسـيوم، والنحـاس، والرصـاص، والنيـكل، والفضـة، والكالسـيوم، والصوديـوم، هـذا فضـلاً عـن النفـط والغـاز الطبيعـي. كمـا يوجـد في البحـر الأحمـر مـا يزيـد عـن ثلاثمائـة نـوع مـن الأسـماك والحيوانـات البحريـة، بالإضافـة إلى الحيوانـات المرجانيـة، والإسـفنج والطحالـب، وجميعهـا يمكـن أن تسـهم

في إنشاء العديد من الصناعات على الشواطئ المطلة عليه[١١].
ويعد البحر الأحمر من أهم الممرات المائية الرئيسية للملاحة والتجارة الدولية، لأنه يتم عن طريقه نقل البترول من الدول المنتجة، ولاسيما دول الخليج العربي، إلى الدول الصناعية في أوربا، كما أنه يعتبر ممراً مهماً لتوصيل المنتجات الخاصة بالدول الصناعية للدول المستهلكة في قارتي إفريقيا وآسيا، كما يستمد البحر الأحمر أهميته الاستراتيجية باعتباره أهم ممر مائي يربط بين الشرق والغرب، وبالتالي أصبح محور اهتمام وصراع بين القوى الدولية والإقليمية للسيطرة عليه والتحكم فيه من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي[١٢].

وقد زادت الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بعد اتصاله بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق قناة السويس، والتي استمر العمل فيها قرابة العشر سنوات، حيث تم افتتاحها للملاحة بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٨٦هـ الموافق ١٧ نوفمبر ١٨٦٩م[١٣].

وقد أدى حفر قناة السويس إلى خلق أطول وأهم طريق ملاحي في العالم ممتداً عبر المحيط الهادي حتى ميناء سنغافورة التي تلقب ببوابة المحيط الهادي، ثم يخترق هذا الخط الملاحي المحيط الهندي فالبحر الأحمر عند مضيق باب المندب، ويستمر شمالاً حتى قناة السويس والبحر المتوسط إلى مضيق جبل طارق، ويخترق المحيط الأطلسي حتى قناة بنما بأمريكا الوسطى ليعود إلى المحيط الهادي[١٤].

وتظهر الأهمية التجارية للقناة في أنها تختصر المسافة بين الشرق الأقصى وغرب أوربا؛ حيث تقطع الباخرة المسافة بين موانئ غرب أوربا عبر قناة السويس إلى البحر الأحمر ثم موانئ الخليج العربي في ٣٧ يوماً ، بينما لو سلكت طريق رأس الرجاء الصالح فتستغرق الرحلة ٦٠ يوماً (١٥). وكمثال لاختصار المسافة والزمن، لاسيما حركة نقل النفط عبر قناة السويس، نجد أن المسافة بين لندن والكويت عبر طريق جنوب إفريقيا تبلغ ١٣٤٣٧ ميلاً تصبح ٧٤٨٨ ميلاً إذا استعمل طريق قناة السويس، ومن ثم فلا مجال للمنافسة بين الطريقين[١٦].

وقد تحول البحر الأحمر، ذلك الشريان الذي ينقل ٧٠٪ من بترول الخليج إلى أوروبا وأمريكا- إلى قيمة استراتيجية تهدد أمن الدول الصناعية الغربية في الصميم[١٧].

٢ - الأهمية العسكرية:

على الصعيد العسكري، تكمن أهمية البحر الأحمر في أنه المدخل المؤدي إلى المحيط الهندي عبر مضيق باب المندب، والذي يتسم هو والقرن الإفريقي بأهمية حيوية للقوتين العظميين (قبل انهيار الاتحاد السوفيتي)، وطول

سواحل البحر الأحمر يعطيه بعداً استراتيجياً من الناحية العسكرية والأمنية في إمكانية السيطرة على المجرى الملاحي من المواقع الساحلية الحاكمة، وبالتالي فإن هذا يحد من حرية المناورة والحركة في العمق، وتزداد سيطرة اليابس كلما اتجهنا نحو الشمال أو الجنوب إلى أن تصل إلى حد الاختناق عند مضيق باب المندب أو جوبال أو تيران[١٨]، ونظراً إلى موقعه بين أخطر مناطق الصراع الدولي في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي والخليج العربي، أصبح حلقة الوصل بين جميع تلك المراكز الاستراتيجية[١٩]. حيث يمثل رابطاً أساسياً بالنسبة للقوات العسكرية بأقل التكاليف بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي[٢٠].

تبدو أهمية نقاط التحكم الاستراتيجي الشمالية عند السويس وتيران، والجنوبية عند باب المندب في خنق الملاحة المدنية والعسكرية على السواء في البحر الأحمر، ولذلك دار الصراع دائما حول نقاط التحكم هذه، سواء كان صراعاً دولياً أو محلياً . واكتسبت مناطق مثل القرن الافريقي غرباً والسواحل العربية شرقاً في جنوب البحر، ومضايق تيران شرقاً وجوبال غرباً في شمال البحر ميزات جيوبولتيكية في خريطة الصراع الدولي الحاد القائم بين القوى العظمى، وكذلك على مستوى الصراع الإقليمي خاصة بين العرب وإسرائيل من ناحية، وبين العرب وإثيوبيا سواء كانت متحالفة مع الغرب الأمريكي الأوروبي أو مع الشرق السوفيتي من ناحية أخرى[٢١].

لذا أصبح البحر الأحمر، وعلى مر التاريخ، بؤرة من بؤر الصراعات الإقليمية والدولية، والهدف هو محاولة السيطرة والهيمنة على ذلك الممر المائي الحيوي.

٣ - الأهمية الأمنية:

نجد أن البحر الأحمر يقع في قلب الوطن العربي، وتطل على مياهه سبع دول عربية تشكل سواحلها نحو ٩٠,٢٪ من الطول الإجمالي لسواحل البحر الأحمر(٢٢). وبهذا الوصف يكتسب البحر الأحمر أهمية أمنية كبرى، فهو الممر التجاري الأسرع والأوفر لتجارة الدول المطلة عليه فيما بينها، علاوة على أنه الطريق الأسرع بين الشرق والغرب، وبذلك فإن أي تهديد لأمن هذا البحر سيؤثر بالسلب على جميع الدول المطلة عليه، لاسيما وأنها تمتلك على سواحله أماكن ومنشآت استراتيجية غاية في الأهمية، سواء تمثل ذلك في الموانئ، أو في المنشآت النفطية.

ثالثاً - موقف السعودية والسودان من قضية أمن البحر الأحمر:

يتضح توافق البلدين في مختلف القضايا العربية والدولية، ولاسيما قضية أمن البحر الأحمر، من خلال البيان السعودي السوداني المشترك عن زيارة الملك خالد بن عبدالعزيز إلى جمهورية السودان، والتي قام بها في الفترة من ٧ - ١٠/١١/١٣٩٦هـ، الموافق ٣٠ أكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٧٦م، وذلك تلبية لدعوة

تلقاها من الرئيس السوداني جعفر نميري، حيث ركز البيان على ارتياح الزعيمين لنمو العلاقات الثنائية بين البلدين، ودفع التكامل الاقتصادي بما يخدم المصالح المشتركة بينهما، كما تطرق البيان إلى القضايا العربية مؤكدين عزمهما على دعم القضية الفلسطينية مستنكرين في الوقت ذاته الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وتغيير معالم القدس التاريخية، وفيما يتعلق بالشأن العربي الإفريقي جددا تأييدهما لشعوب القارة الإفريقية في نضالها من أجل الحرية والاستقلال وحول الوضع الدولي أكدا على ضرورة إحلال السلام والعدل الدوليين في إطار مبادئ وأهداف الأمم المتحدة وتحقيق العدالة في العلاقات الاقتصادية والدولية ومناشدة الدول الصناعية بالتجاوب مع هذه المساعي[٢٣].

كما أكد الجانبان حرصهما على أمن المنطقة وأمن وسلام البحر الأحمر والعمل على جعله بحيرة آمنة لجميع من يعيشون بشاطئيه والبعد عن استراتيجية الدول الكبرى وصراعاتها[٢٤].

وصرح الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، لمجلة اليمامة السعودية حول هذه الزيارة حيث قال: «لقد ناقشنا مع الإخوة في السودان جميع الأمور المدرجة على جدول أعمالنا، وكانت الاجتماعات واللقاءات إيجابية، وناقشنا أمن البحر الأحمر بوصف المملكة والسودان أكبر بلدين يطلان على البحر الأحمر، وهنالك أيضاً تنسيق بين السياسة السعودية والسودانية في جميع المجالات في السياسة الخارجية وليس ذلك شيئاً غير عادي، فهنالك ميثاق الجامعة العربية الذي يجمعنا ونسير ضمن استراتيجيته(٢٥).

المبحث الثاني

العلاقات التجارية والاقتصادية بين السعودية والسودان

ترتب على اكتشاف النفط وتدفقه بكميات تجارية بالمملكة العربية السعودية زيادة الدخل القومي للمملكة، وزيادة رؤوس الأموال بها، مما دفعها إلى الدخول في علاقات تجارية واقتصادية مع الكثير من الدول، ولاسيما الدول المجاورة والمقابلة لها على ساحل البحر الأحمر، وقد ساعد على نمو هذه العلاقات اتفاق هذه الدول على ضرورة الحفاظ على أمن البحر الأحمر وأمن الدول المطلة عليه الذي لا ينفصل عن أمن دوله، كما ساعد انخفاض تكاليف النقل البحري عبر البحر الأحمر إلى رواج الحركة التجارية بين دوله.

أولاً - العلاقات التجارية بين البلدين:

تعتبر العلاقات السودانية السعودية ضاربة في القدم حيث كان السودان معبراً للهجرات العربية من إفريقيا بغرض التجارة ونشر الدعوة الإسلامية، كما أن رحلات الحج والعمرة للسودانيين قد أسهمت في تجديد العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين السودان والمملكة العربية السعودية،

وقد أسهمت رحلات الحج وخاصة الرحلات السنارية والدارفورية وما تبعها من ركاب للحج في مقدمته محمل السلطان «علي دينار» ولعبت دوراً كبيراً في العلاقات(٢٦).

وعلى ذلك تتسم العلاقات السودانية – السعودية بالرسوخ والمتانة لأنها تقوم على أسس تاريخية واضحة وتستند على ركائز من المصالح المشتركة ومن هنا جاء الحرص على تطوير العلاقات وترقية أسس التعاون والتشاور والتنسيق على مختلف الأصعدة(٢٧).

وتعني المملكة السعودية للسودان الكثير خاصة وأنها دولة جوار لا يفصله عنها سوى البحر الأحمر لذا كثرت هجرة السودانيين لها منذ فترة زمن بعيد من جميع فئاته وخبراته من أطباء ومهندسين وعمال وغيرهم ومما لا شك فيه أنهم يدعمون الاقتصادين السعودي والسوداني[٢٨].

وقد شهدت العلاقات السياسية تطوراً منذ استقلال السودان في العام ١٩٥٦م، وإنشاء أول تمثيل دبلوماسي بين البلدين فضلاً عن التواصل القائم بين البلدين عبر البحر الاحمر[٢٩].

جاء التعاون الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان ترجمة حقيقية لما وصلت إليه العلاقات بينهما من تقدم وازدهار. لذا عملت المملكة جاهدة من أجل خلق الفرص لدعم الاقتصاد السوداني ودفع عجلة التنمية فيه.

وقد بدأ التعاون الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والسودان عام ١٩٦٤م بإبرام أول اتفاق تجاري، ثم جدد عام ١٩٦٦م، ووسّع عام ١٩٨٤م، وقد توافرت العديد من مجالات الاستثمار السعودية بالسودان، لاسيما في مجال الزراعة والخدمات والاقتصاد مثل: بنك فيصل الإسلامي بكل فروعه في جهات السودان[٣٠].

وفي عام ١٩٨١م، تم توقيع اتفاقية بين الشركة السودانية للبناء والتشييد ومؤسسات منصور بن مشعل في المملكة العربية السعودية تعمل بموجبها الشركة السودانية في مجال البناء والتشييد في المملكة. كما وقع المدير العام لهيئة السياحة والفنادق السودانية اتفاقاً عام ١٩٨١م للتعاون السياحي بين البلدين وتنظيم الرحلات الجماعية للسودان وتشجيع مجال الاستثمار المشترك في مجال صناعة السياحة[٣١].

وشهد عام ١٩٧٩م ازدياداً واضحاً في حجم التعاون الاقتصادي، فقد حققت الصادرات السودانية إلى المملكة ارتفاعاً ملحوظاً خاصة الذرة والماشية والفواكه والخضر واللحوم المذبوحة، وقام السودان باستيراد بعض احتياجاته النفطية من المملكة العربية السعودية[٣٢]. كما استورد من المملكة وسائل النقل والمصنوعات والآلات والمعدات المختلفة[٣٣].

وخلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٢م كانت كمية واردات المملكة من السودان أكبر من أي دولة أخرى من بقية الدول المطلة على البحر الأحمر(٣٤).

وهذه الزيادة في الواردات السودانية بالمملكة راجع إلى عدة أسباب:

١. انخفاض أسعار بعض السلع، لاسيما اللحوم، مقارنة بأسعار نفس السلع في بقية دول البحر الأحمر.
٢. توفر بعض السلع بالسودان بدرجة أكبر من بقية دول البحر الأحمر.
٣. إبرام بعض الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية بين البلدين.
٤. رغبة المملكة في تنشيط الاقتصاد السوداني.

ثانياً – مساعدات المملكة المالية لجمهورية السودان:

تلعب المملكة العربية دوراً كبيراً في تقديم المساعدات والمعونات للدول النامية، ولاسيما الدول العربية والإسلامية، وذلك من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه البلاد.

وقد قدمت المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٩٣م ما نسبته ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مساعدات بلا مقابل للدول النامية(٣٥).

وبالرغم من القنوات المتعددة التي تقدم من خلالها المملكة مساعداتها الإنمائية إلا أنها أنشأت قناة أساسية لتقديم هذه المساعدات تحت مسمى «الصندوق السعودي للتنمية» عام ١٩٧٤م، والذي يهدف إلى مساعدة الدول النامية بتقديم قروض ميسرة للمساهمة في تمويل مشاريعها الإنمائية(٣٦).

وقد حصل السودان من «الصندوق السعودي للتنمية» عام ١٩٧٥م، على مبلغ ٢٨,٢ مليون دولار بموجب قرض لتمويل مشروع نهر الرهد، وهذا المشروع يوفر ماء الري لحوالي ١٢ ألف وأربعمائة هكتار ويزيد من إنتاج القطن وسكر القصب والفول السوداني والخضروات. وكان المتوقع من هذا المشروع أن يزيد دخل ١٦٠٠٠ أسرة ثلاث مرات، ويوفر فرص عمل موسمية لحوالي ٩٠٠٠ عامل و٢٣٠٠ فرصة عمل دائمة ويزيد دخل السودان من العملات الحرة سنوياً بمقدار ٧٢ مليون دولار بلغت مساهمة المملكة العربية السعودية في المشروع ١٢٪ من تكاليفه الإجمالية(٣٧).

كما حصل السودان من نفس الصندوق، في عام ١٩٧٦م، على قرض قيمته ٣٦ مليون دولار بهدف تمويل مشروع إنشاء طريق بورتسودان – كسلا، وهذا المشروع المهم مقرر له أن يربط المنطقة الزراعية ببورتسودان على طريق البحر الأحمر وبالتالي يسهل طريق الصادرات والواردات، وحصل السودان في عام ١٩٨٠م على قرض قيمته ٢٢,٤ مليون دولار لإنشاء طريق يربط بين جنوب السودان وكينيا(٣٨).

وقد بلغت عدد اتفاقيات القروض الموقعة بين «الصندوق السعودي للتنمية» وبين جمهورية السودان حتى عام ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م، تسع

اتفاقيات(٣٩). وهي تعد بذلك أكثر الدول الإفريقية إبراماً لعقود القروض مع الصندوق.

كما قام «الصندوق السعودي للتنمية» وبنك التنمية الإسلامي، في عام ١٩٨١م، في تمويل طريق نيالا/كاس/زالنجي(٤٠).

كما قام الصندوق بدعم عدد كبير من القطاعات والمشاريع في السودان منها: تأهيل قطاع السكر، مطار بورتسودان، طريق كسلا – هيا، مشروع الجزيرة(٤١).

وإلى جانب المساعدات المباشرة نجد أن المملكة العربية السعودية قامت، في عام ١٩٧٤م، بتقديم مساعدات غير مباشرة للسودان، حيث ضمنت المملكة قرضاً بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من ٣١ مصرفاً غربياً . وقد تولى بنك الاعتماد والتجارة الفرنسي توقيع اتفاقية القرض بالإنابة عن المصارف الأوربية المساهمة في القرض(٤٢).

المبحث الثالث:

الاتفاقية السعودية – السودانية في شأن استغلال ثروات البحر الأحمر:

كان للأطماع الأجنبية الراغبة في حصد الثروات التي يحتويها قاع البحر الأحمر أكبر الأثر في إقدام المملكة العربية السعودية والسودان على إبرام اتفاقية تعطي لهما الحق في استغلال ثروات البحر الأحمر في المنطقة المشتركة بينهما، وذلك حفاظاً على هذه الثروات من ناحية، ومن ناحية أخرى من أجل الحفاظ على أمن منطقة البحر الأحمر ضد أي تدخل أجنبي.

أولاً - الأطماع الأجنبية في ثروات البحر الأحمر:

مع بداية ستينيات القرن الماضي، أخذت بعض الدوائر المهتمة بشؤون التعدين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تُبدي اهتماماً متزايداً ببعض الظواهر الطبيعية في البحر الأحمر، والتي كان الاهتمام بها حتى ذلك الوقت محصوراً في الدوائر العلمية. ويرجع اهتمام دوائر التعدين بتلك الظواهر إلى بعض التقارير التي نُشرت في عدد من الدوريات العلمية، وبعض الصحف والتي تحدثت عما أسمته بـ «كنوز البحر الأحمر»، وأشارت إلى وجود خامات معدنية في البحر الأحمر تبلغ قيمتها عدة بلايين من الدولارات، ولم تكن هذه التقارير تستند إلى أي أسس يمكن الاعتماد عليها، لذا بدأت الشركات الأجنبية تنشط من أجل البحث عن هذه الكنوز واستخراجها(٤٣).

وقد دلت الدراسات والاستكشافات التي تمت عن وجود العديد من الرواسب المعدنية مثل: الزنك، والنحاس، والذهب، والفضة، والرصاص، والمنجنيز، والكوبالت، كما اكتشفت بعض المعادن التي تتركز في الصخور

فـوق القاعديـة، مثـل النيـكل، والبلاتـين، والزبرجـد، إضافـة إلى الزجـاج البركانـي الـذي يتركـز في بعـض الجـزر البركانيـة، كمـا اكتشـفت أيضـاً كميـات مـن الملـح الصخـري، والبوتاسـيوم، في بعـض سـواحل البحـر الأحمـر وجـزره. وتنتـشر مواقـع الجبـس عـلى السـاحل السـعودي ومنهـا المناطـق الواقعـة بالقـرب مـن رأس الشـيخ حميـد، ومـا بـين أملـج وينبـع. وقـد اكتشـف نحـو (٣٠) موقعـاً لرواسـب معدنيـة في البحـر الأحمـر، أُطلـق عـلى كل موقـع منهـا اسـماً خاصـاً بـه، ومـن أشـهرها «أطلنطـس٢»، وقـد أوضحـت نتائـج الدراسـات الاقتصاديـة لمنطقـة «أطلنطـس٢» وجـود احتياطـات مؤكـدة مـن معـادن الزنـك والنحـاس والفضـة والذهـب(٤٤).

وفي أعقـاب اكتشـاف المعـادن في البحـر الأحمـر، تقدمـت شركـة أمريكيـة للمـوارد البحريـة (في عـام ١٩٦٨م) بطلـب إلى الأمـم المتحـدة للقيـام بعمليـة كشـف عـن المعـادن فقـط في مسـاحة ٣٨,٥ ميـل مربـع في وسـط البحـر الأحمـر. وقـد زعمت الشركـة أن هـذه المنطقـة لـم تطالـب أيـة دولـة بالسـيادة عليهـا. ولكـي تتمكـن مـن تحديـد الأهميـة الاقتصاديـة للمعـادن، طلبـت الشركـة الحصـول عـلى موافقـة الأمـم المتحـدة عـلى أخـذ عينـات وعمـل خرائـط للرواسـب المعدنيـة عـلى مـدى فـترة ثـلاث سـنوات. غـير أنهـا لـم تحصـل عـلى هـذه الموافقـة. وذلـك لأن الأمـم المتحـدة أنهـا لا تملـك سـلطة منـح حقـوق للبحـث عـن المعـادن في قـاع البحـر الأحمـر، كذلـك قامـت شركـة أخـرى بالمطالبـة بأحقيتهـا في بعـض المناطـق في وسـط البحـر الأحمـر عـلى افـتراض أن مناطـق البحـار العميقـة هـذه لا تملكهـا أيـة دولـة(٤٥).

عندمـا بـدأ يتضـح، في منتصـف عـام ١٩٧٣م، أن الرسـوبيات الأكثـر أهميـة مـن الناحيـة الاقتصاديـة في البحـر الأحمـر توجـد وسـط المنطقـة التـي تقـع بـين المملكـة العربيـة السـعودية والسـودان، بـدأت الدولتـان في اتخـاذ الإجـراءات اللازمـة لتحديـد الإطـار القانونـي للتعـاون فيمـا بينهمـا لاسـتغلال الثـروات غـير الحيـة الموجـودة في تلـك المنطقـة(٤٦).

وبالفعـل أبرمـت المملكـة العربيـة السـعودية مـع جمهوريـة السـودان، اتفاقـاً بشـأن الاسـتغلال المشـترك للثـروات الطبيعيـة الموجـودة في قـاع البحـر الأحمـر وباطـن تربتـه في المنطقـة المشـتركة بينهمـا، وقـد أبـرم الاتفـاق في الخرطـوم في ١٦ مايـو عـام ١٩٧٤م(٤٧).

ثانياً - أحكام الاتفاقية:

وطبقـاً لأحـكام المـواد (٣ – ٥) مـن الاتفاقيـة، تـم تقسـيم البحـر الأحمـر، في المنطقـة المحصـورة بـين سـواحل الدولتـين بالتسـاوي فيمـا بينهمـا، وذلـك عـلى النحـو التـالي:

- للسـودان كامـل السـيادة في المنطقـة مـن قـاع البحـر الأحمـر التـي تمتـد شرقـاً محاذيـة للشـاطئ إلى عمـق ألـف مـتر مـن سـطح البحـر.
- للمملكـة العربيـة السـعودية كامـل السـيادة في المنطقـة مـن قـاع البحـر

الأحمر التي تمتد غرباً محاذية للشاطئ إلى عمق ألف متر من سطح البحر.

- أما المنطقة الواقعة بين المنطقتين السابقتين هي منطقة مشتركة بينهما، ولكل حقوقاً متساوية في كل ما يوجد بهذه المنطقة من ثروات طبيعية. على ألا يدخل في هذه المنطقة المشتركة أي جزء من البحر الإقليمي لأي من الدولتين.

وطبقاً لنص المادتين السابعة والثامنة، يتم إنشاء هيئة مشتركة مستقلة ذات شخصية معنوية تتمتع – في الدولتين – بالأهلية القانونية التي تمكنها من ممارسة اختصاصاتها، والتي من أهمها:

- مسح وتحديد وتخطيط حدود المنطقة المشتركة.
- القيام بالدراسات الخاصة بكشف واستغلال الثروة الطبيعية الموجودة في قاع البحر الأحمر في المنطقة المشتركة.
- السعي لتشجيع المؤسسات المتخصصة للقيام بعمليات كشف الثروة الطبيعية بالمنطقة المشتركة.
- النظر في طلبات منح رخص الكشف والتنقيب أو عقود الاستغلال والبت فيها على ضوء الشروط التي تحددها الهيئة المشتركة.
- تنظيم الإشراف على استغلال الثروة الطبيعية في مرحلة الإنتاج.

وإمعاناً في المساواة، فإن الهيئة تتكون – طبقاً لنص المادة التاسعة – من عدد متساوٍ من ممثلي الحكومتين، ويكون على رأس كل جانب الوزير المختص.

وطبقاً لنص المادة الحادية عشرة، تم اختيار مدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية، لتكون المقر الرسمي للهيئة المشتركة، مع إجازة اجتماع الهيئة في أي مكان تقرره.

وبالنسبة لتمويل نشاطات الهيئة، فطبقاً للمادة الثانية عشرة، تم الاتفاق على أن تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بتمويل نشاط الهيئة، لتمكينها من أداء المهام المناطة بها، وذلك في مرحلة الاستكشاف والتنقيب، على أن تسترد ما تنفقه في هذا الصدد من عائد الإنتاج.

ثالثاً – أهمية الاتفاقية:

تعزز هذه الاتفاقية مصالح المملكة العربية السعودية والسودان؛ إذ أنها تضفي على الموقف درجة من المصادقة الدولية نظراً لكونهما البلدين الوحيدين اللذين تضم سواحلهما ثروات قيمة[٤٨].

كما تعتبر الاتفاقية السعودية – السودانية رداً قوياً وقاطعاً على كل المحاولات الأجنبية للاستيلاء على الثروات الطبيعية الموجودة في قاع وتحت قاع البحر الأحمر، الذي يعتبر بحيرة عربية في الحقيقة، كما أن هذا الاتفاق يصلح كنموذج يُحتذى به بالنسبة للدول العربية الأخرى المعنية، والتي تواجه مواقف

مماثلة سواء في البحر الأحمر أو غيره من المسطحات المائية في المنطقة[٤٩].

وقد أكدت الاتفاقية نفسها التزامها بالقواعد المستقرة للقانون الدولي للبحار، وذلك بنصها في المادة الخامسة عشرة على أنه «لا يترتب على تطبيق أحكام هذا الاتفاق بوصف البحر العام أو إعاقة الملاحة فيه، وذلك في حدود ما تقضي به الأحكام المستقرة في القانون الدولي العام»[٥٠].

رابعاً - نشاطات اللجنة السعودية - السودانية المشتركة لاستغلال ثروات البحر الأحمر:

طبقاً لأحكام الاتفاقية المبرمة بين المملكة العربية السعودية والسودان، تم إنشاء اللجنة السعودية - السودانية المشتركة، وعقدت أول اجتماع لها في ١٠ مايو ١٩٧٥م، بالخرطوم، وأنشئت لها أمانة عامة في مدينة جدة، في المملكة العربية السعودية، بدأت في مباشرة مهامها المتعلقة باستكشاف واستغلال الثروات في المنطقة المشتركة في البحر الأحمر[٥١].

وقد كانت شركة «بروساق» - وهي واحدة من شركات التعدين الكبرى في ألمانيا - قد قامت بالفعل بالتوقيع على اتفاق في عام ١٩٧٣م مع حكومة السودان، حصلت بموجبه على تراخيص للكشف والتنقيب وامتيازات للتعدين في منطقة «أطلانطيس٢»، وبعض المناطق الأخرى والتي كان السودان يرى أنها تخضع للسيادة السودانية على أساس أنها تقع غرب خط الوسط الذي يقسم ذلك الجزء من البحر الأحمر الواقع بين المملكة العربية السعودية والسودان(٥٢).

وقد راعت الاتفاقية ذلك الاتفاق، فنصت في مادتها الثالثة عشرة على أنه:

«بما أن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية سبق أن دخلت في اتفاق بتاريخ ١٥ مايو ١٩٧٣م، أعطت بموجبه رخص تنقيب لشركة المعادن السودانية وشركة بروساق الألمانية الغربية، مما خلق التزامات قانونية على حكومة جمهورية السودان الديمقراطية، فقد اتفقت الحكومتان على أن تبت الهيئة المشتركة في هذا الأمر بما يحفظ حقوق جمهورية السودان الديمقراطية، ويكون ذلك في إطار النظام المقرر في هذا الاتفاق بشأن المنطقة المشتركة»(٥٣).

ونتيجة للاتفاق المبرم بين البلدين عام ١٩٧٤م، وإنشاء اللجنة المشتركة، أُلغي العقد الثنائي بين الحكومة السودانية وشركة بروساق، واستبدل العقد القديم بعقد جديد أبرم بين اللجنة المشتركة وشركة بروساق نظراً لخبرتها الطويلة في العمل في منطقة «أطلانطيس٢»، وعلاوة على ذلك اختارت اللجنة المشتركة الشركة الفرنسية للأبحاث الجيولوجية والتعدينية بوصفها مستشاراً فنياً [٥٤].

وبعد إنشاء اللجنة المشتركة بدأت في تنفذ ثلاثة برامج رئيسية:

١. برنامج للدراسات الجيوفيزيقية والأوقيانوغرافية أُسند إلى شركة «أركاس»، وهي شركة سعودية – فرنسية.
٢. برنامج لدراسة البيئة البحرية وكيفية حمايتها. وقد تولت مهمة تنفيذ هذا البرنامج جامعة الملك عبدالعزيز في جدة، ومعهد علوم البحار في بورتسودان، ومجموعات هامبورج وكامبردج، إنجلترا.
٣. برنامج لدراسة القيمة التقنية والاقتصادية لاستغلال الموارد المعدنية الموجودة في منطقة «أطلانطيس٢». وقد كُلفت بهذا البرنامج شركة بروساق ويستمر لمدة ست سنوات(٥٥).

وقد قامت اللجنة بالقيام بعمليات البحث والتنقيب داخل المنطقة المشتركة وإجراء الدراسات اللازمة للتحقق من الجدوى الاقتصادية والفنية لاستغلال الرسوبيات. وقد وجدت الهيئة المشتركة، بعد إجراء الدراسات اللازمة، أن المنطقة المعروفة بأخدود «أطلانطيس٢» تمثل أكثر الأخاديد أهمية من وجهة النظر الاقتصادية، ومنذ عام ١٩٧٦م ظلت الهيئة المشتركة تعمل على تنفيذ برنامج طموح لتطوير التقنية اللازمة والتحقق من القيمة الاقتصادية للرسوبيات في تلك المنطقة. وقد كان تطوير التقنية اللازمة أحد أهداف الرئيسية التي ظلت الهيئة المشتركة تعمل على تحقيقها إذ إنه لم يحدث من قبل أن قامت أي جهة بتنفيذ تعدين على عمق يصل إلى أكثر من ألفي متر تحت سطح البحر، كما أنه لم تكن هنالك أي تقنية يمكن عن طريقها معالجة التكوين المعقد لخامات الرسوبيات وفصل واسترداد العناصر المعدنية المختلفة الموجودة فيها. ونتج عن هذا أن أصبح تدريب الكوادر الوطنية أحد الأهداف الرئيسية لبرامج الهيئة أيضاً وقد حرصت الهيئة على إشراف الكوادر الفنية المتخصصة ومجموعة كبيرة من المتدربين في جميع أوجه نشاطها(٥٦).

الخاتمة

المتبع للعلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان يجد بأن هذه العلاقات تشهد الكثير من التطور بمرور الوقت استناداً على تاريخها الضارب في القدم، كما أنها تحمل بذور تطورها المستقبلي من خلال الموارد والإمكانات التي تتوافر في البلدين بالاضافة للمصالح المشتركة ، ولكل ما سبق يمكن القول بأن البلدين أي المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان يمكنهما أن يصبحا قوة اقتصادية ضاربة في المنطقة من خلال إمكانات البلدين ، كما يمكن تطوير هذه العلاقة وترجمتها لتكامل إقليمي قوي المنطقة في أشد الحاجه له في ظل التكتلات الإقليمية والصرعات الدولية .

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت في الآتي:

– أدركت كل من المملكة العربية السعودية والسودان أهمية البحر الأحمر

الاستراتيجية، وقد توحدت مواقفهما فيما يخص أمن هذا البحر.

- قِدَم تاريخ العلاقات السعودية السودانية، ولاسيما العلاقات الاقتصادية بين البلدين.
- استحواذ السودان على أكبر حجم من التعاون الاقتصادي مع المملكة العربية السعودية مقارنة بالدول العربية الأخرى المطلة على البحر الأحمر، ولاسيما في مجال الواردات السودانية إلى المملكة، وكذلك القروض والمساعدات التي تلقتها من المملكة.
- أدت الأطماع الأجنبية في ثروات البحر الأحمر إلى إقدام المملكة العربية السعودية والسودان على إبرام الاتفاقية السعودية – السودانية في شأن استغلال ثروات البحر الأحمر في المنطقة المشتركة بينهما، وذلك حفاظاً على هذه الثروات من ناحية، ومن ناحية أخرى من أجل الحفاظ على أمن منطقة البحر الأحمر ضد أي تدخل أجنبي.

الهوامش

١. السلمي، مشعل بن فهم: جهود المملكة العربية السعودية في خدمة قضايا العالم العربي، بمناسبة عقد ندوة جهود المملكة العربية السعودية في خدمة قضايا العالم العربي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ٥ جمادى الأولى ١٤٤١هـ/ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م. ص ١٢.

٢. إسماعيل، محمد صادق محمد: دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي، مكتبة دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م. ص ٦٨.

٣. جرجس، أجيه يونان، البحر الأحمر ومضائقه بين الحق العربي والصراع العالمي، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٩ ص ص ٩ - ١١.

٤. مجموعة من المؤلفين, جزر المملكة العربية السعودية في البحر الأحمر والخليج العربي، هيئة المساحة الجيولوجية السعودية, ط١, ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م, ص ٢٩.

٥. الخوند، مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج ١٢، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٨م. ص ٢٦٢.

٦. الخوند، مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج ١٢، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٨م. ص ٢٦٢.

٧. الخوند، مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج ٩، مؤسسة هانياد، بيروت، ١٩٩٧م. ص ٢١٥.

٨. عياد، خالد حماد أحمد: أهمية جزر البحر الأحمر في الأمن القومي العربي، جزيرة حنيش الكبرى وتيران وصنافير دراسة حالة ١٩٥٦ – ٢٠١٧م. رسالة

دكتـوراه، جامعة مؤتـه، ٢٠١٧م. ص ٥٩.
٩. تقريـر لجنـة الشـئون العربيـة والخارجيـة والأمـن القومـي عـن مـصر ودول حـوض البحـر الأحمـر والقـرن الإفريقـي، مجلـس الشـورى، جمهوريـة مـصر العربيـة، فبرايـر ١٩٩٢م. ص ١١.
١٠. محمـد، آمـال إبراهيـم: الـصراع الـدولي حـول البحـر الأحمـر في النصـف الثانـي مـن القـرن التاسـع عـشر. مركـز الدراسـات والبحـوث اليمنـي، دار الفكـر المعـاصر، لبنـان، بـيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م. ص ٢٤.
١١. عبداللـه، زكريـا محمـد, أمـن البحـر الأحمـر والأمـن القومـي العربـي، مجلـة شـؤون عربيـة، جامعـة الـدول العربيـة، الأمانـة العامـة، العـدد (٨٨)، ديسـمبر ١٩٩٦, ص ١٥٧ – ١٥٨.
١٢. عبداللـه، عبدالمنعـم محمـد صالـح، الأطمـاع الدوليـة في البحـر الأحمـر، مجلـة أفريقيـا المسـتقبل، المركـز العالمـي للدراسـات الأفريقيـة، مجلـد١، عـدد١، ينايـر، ٢٠١٢م. ص ١١٤.
13. الرافعـي، عبـد الرحمن: عصر إسـماعيل. الجـزء الأول، الطبعة الرابعـة، د. ن، د .ت، ص ٩٩.
١٤. حسـن، محمـد إبراهيـم، جغرافيـة مـصر العربيـة وحـوض البحـر الأحمـر، مركز الإسـكندرية للكتاب، الإسـكندرية، ١٩٩٨م، ص٢٨٦.
١٥. جـاد الـرب، حسـام، جغرافيـة العالـم العربـي، (كتـاب إلكترونـي)، موقـع كتـب عربيـة، ٢٠٠٥م، ص١٦.
١٦. حسـن، محمـد إبراهيـم، جغرافيـة مـصر العربيـة وحـوض البحـر الأحمـر، مركز الإسـكندرية للكتاب، الإسـكندرية، ١٩٩٨م، ص٢٨٦.
١٧. حافـظ، صـلاح الديـن، صراع القـوى العظمـى حـول القـرن الإفريقـي، المجلـس الوطنـي للثقافـة والفنـون والآداب، الكويـت، ١٩٨٢م. ص ٦٦.
١٨. عبداللـه، عبدالمنعـم محمـد صالـح، الأطمـاع الدوليـة في البحـر الأحمـر، مجلـة أفريقيـا المسـتقبل، المركـز العالمـي للدراسـات الأفريقيـة، مجلـد١، عـدد١، ينايـر، ٢٠١٢م. ص ١١٥.
١٩. عبـد العاطـي، محمـد، البحـر الأحمـر ومخاطـر الـصراع الـدولي، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد ٥٤، أكتوبـر١٩٧٨م، ص٦٦.
٢٠. عبداللـه، عبدالمنعـم محمـد صالـح، الأطمـاع الدوليـة في البحـر الأحمـر، مجلـة أفريقيـا المسـتقبل، المركـز العالمـي للدراسـات الأفريقيـة، مجلـد١، عـدد١، ينايـر، ٢٠١٢م. ص ١١٤.
٢١. حافـظ، صـلاح الديـن، صراع القـوى العظمـى حـول القـرن الإفريقـي، المجلـس الوطنـي للثقافـة والفنـون والآداب، الكويـت، ١٩٨٢م. ص ٥٩.

٢٢. السلطان، عبد المحسن، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي (التنافس بين استراتيجيتين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ص ٣٥.
٢٣. العبود، العنود بنت خالد بن مناحي: مواقف المملكة العربية السعودية من القضايا العربية والإسلامية والعالمية في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز، ١٣٩٥ – ١٤٠٢هـ/ ١٩٧٥ = ١٩٨٢م. جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. ١٤٣٢هـ/٢٠١١م. ص ٥٩.
٢٤. خياط، نوال محمد عبد الغني، خالد بن عبدالعزيز آل سعود، دراسة تاريخية وحضارية(١٣٣١ – ١٤٠٢هـ/١٩١٣ – ١٩٨٢م). رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م. ص ٦٧٩.
٢٥. مجلة اليمامة: العدد (٤٢٤)، بتاريخ ١٣٩٦/١١/٢٠هـ، ص ٦. نقلاً عن العبود، العنود بنت خالد بن مناحي، المرجع السابق، ص ٦٠.
٢٦. عبدالكريم، رشا محمد خلف الله: دور الدبلوماسية الثنائية في تطوير العلاقات السودانية السعودية (دراسة حالة العلاقات السودانية السعودية). مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مج ١٢, ع ٤، أكتوبر ٢٠١٨م، ص ٢٨١.
٢٧. تقرير من وزير الخارجية: سياسة السودان الخارجية (١٩٧٩ – ١٩٨٠م)، إدارة البحوث والنشر والتوثيق، وزارة الخارجية، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر. ص ١٨.
٢٨. عبدالكريم، رشا محمد خلف الله: دور الدبلوماسية الثنائية في تطوير العلاقات السودانية السعودية (دراسة حالة العلاقات السودانية السعودية). مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مج ١٢, ع ٤، أكتوبر ٢٠١٨م، ص ٢٨٢.
٢٩. عبدالكريم، رشا محمد خلف الله: دور الدبلوماسية الثنائية في تطوير العلاقات السودانية السعودية (دراسة حالة العلاقات السودانية السعودية). مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مج ١٢, ع ٤، أكتوبر ٢٠١٨م، ص ٢٨٢.
٣٠. أحمد، عبد الحميد محمد: استراتيجية العلاقات السعودية – السودانية، مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، أكتوبر ٢٠١١. ص ٢٥٧.
٣١. تقرير من وزير الخارجية: سياسة السودان الخارجية (١٩٧٩ – ١٩٨٠م)، إدارة البحوث والنشر والتوثيق، وزارة الخارجية، دار جامعة الخرطوم للطباعة

والنـشر. ص ١٩.
٣٢. تقريـر مـن وزيـر الخارجيـة: سياسـة السـودان الخارجيـة (١٩٧٩ – ١٩٨٠م)، إدارة البحـوث والنـشر والتوثيـق، وزارة الخارجيـة، دار جامعـة الخرطـوم للطباعة والنـشر. ص ١٩.
٣٣. أحمـد، عبـد الحميـد محمـد: اسـتراتيجية العلاقـات السـعودية – السـودانية، مؤتمـر علاقـات السـودان بـدول الجـوار، جامعـة إفريقيا العالميـة، مركـز البحوث والدراسـات الإفريقيـة، أكتوبـر ٢٠١١. ص ٢٥٨.
٣٤. البكـر، راشـد: حجـم التبـادل التجـاري بـين المملكـة العربيـة و السـعودية و دول البحـر الأحمـر : مـصر – السـودان – اثيوبيـا – اليمـن – الأردن – جيبوتـي. نـدوة البحـر الأحمـر، إدارة البحـوث ، معهـد الدراسـات الدبلوماسـية ، وزارة الخارجيـة، مايـو ١٩٨٥م. ص ٦٤.
٣٥. ابـن لغيصـم سـعود عبدالله عـواد، أثـر التجـارة الخارجيـة في نمـو وتطـور الاقتصـاد في المملكـة العربيـة السـعودية. دراسـات، العلـوم الإداريـة، عمـادة البحـث العلمـي / الجامعـة الأردنيـة، المجلّـد ٣٤ ، العـدد ٢، ٢٠١٦م. ص ٨٩٩.
٣٦. النقـلي، عاطـف حسـن: دور المملكـة العربيـة السـعودية في التنميـة الاقتصاديـة الدوليـة، مجلـة دراسـات سـعودية، وزارة الخارجيـة – معهـد الدراسـات الدبلوماسـية، ع١، إبريـل، ١٩٨٦م. ص ٣٨٣.
٣٧. النقـلي، عاطـف حسـن: دور المملكـة العربيـة السـعودية في التنميـة الاقتصاديـة الدوليـة، مجلـة دراسـات سـعودية، وزارة الخارجيـة – معهـد الدراسـات الدبلوماسـية، ع١، إبريـل، ١٩٨٦م. ص ٣٨٦.
٣٨. النقـلي، عاطـف حسـن: دور المملكـة العربيـة السـعودية في التنميـة الاقتصاديـة الدوليـة، مجلـة دراسـات سـعودية، وزارة الخارجيـة – معهـد الدراسـات الدبلوماسـية، ع١، إبريـل، ١٩٨٦م.ص ص ٣٨٧ – ٣٨٨.
٣٩. الزهرانـي، عبدالله مـرزوق: تطـور العلاقـات السـعودية الإفريقيـة، بحـوث دبلوماسـية، معهـد الدراسـات الدبلوماسـية، دار البـلاد للطباعـة والنـشر، جـدة. ص ١٠٣.
٤٠. تقريـر مـن وزيـر الخارجيـة: سياسـة السـودان الخارجيـة (١٩٧٩ – ١٩٨٠م)، إدارة البحـوث والنـشر والتوثيـق، وزارة الخارجيـة، دار جامعـة الخرطـوم للطباعة والنـشر. ص ١٩.
٤١. أحمـد، عبـد الحميـد محمـد: اسـتراتيجية العلاقـات السـعودية – السـودانية،

مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، أكتوبر ٢٠١١. ص ٢٥٨.
٤٢. سياسة السودان الخارجية (١٩٧٤م)، تقرير من وزير الخارجية السودانية، دار التأليف والترجمة والنشر، جامعة الخرطوم. ص ص ٤٥ - ٤٦.
٤٣. مصطفى، زكي، الثروات غير الحية في البحر الأحمر، ندوة البحر الأحمر، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، مايو ١٩٨٥م. ص ٢٤٥.
٤٤. مجموعة من المؤلفين, جزر المملكة العربية السعودية في البحر الأحمر والخليج العربي، هيئة المساحة الجيولوجية السعودية, ط١, ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م, ص ٦٠.
٤٥. العرفج، ناصر عبدالعزيز: سياسة المملكة العربية السعودية البحرية. مكتبة عكاظ، جدة، ١٩٨٣م. ص ٣٠.
٤٦. مصطفى، زكي: ثروات البحر الأحمر، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة - مركز دراسات الخليج العربي، مج ١٦، عدد ٣،٤، ١٩٤٨م، ص ١٠٤.
٤٧. النص الكامل للاتفاقية موجود في: السلطان، عبد المحسن، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي (التنافس بين استراتيجيتين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ص ص ٣٠٩ - ٣١٣.
٤٨. العرفج، ناصر عبدالعزيز: سياسة المملكة العربية السعودية البحرية. مكتبة عكاظ، جدة، ١٩٨٣م. ص ٩٢.
٤٩. أبو داود، عبدالرازق بن سليمان بن أحمد: البحار السعودية.. مناطق السيادة وموارد الطبيعة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، مج ١١، ٢٠٠١م، ص ٣١٤.
٥٠. السلطان، عبد المحسن، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي (التنافس بين استراتيجيتين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ص ص ٢١٢ - ٣١٣.
٥١. مدني، محمد عمر: القانون الدولي للبحار وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، المملكة العربية السعودية، ج١ ، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م. هامش (٢)، ص ٢١٠.
٥٢. مصطفى، زكي، الثروات غير الحية في البحر الأحمر، ندوة البحر الأحمر، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، مايو ١٩٨٥م. ص ٢٤٦.
٥٣. السلطان، عبد المحسن، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي (التنافس بين استراتيجيتين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ص ٣١٣.